الجامعة المستنصرية

الكلية: الآداب

القسم: الانثروبولوجيا والاجتماع

المرحلة الرابعة/ فرع علم الاجتماع

المادة: علم الاجتماع القانوني

أستاذ المادة: أ.د. بشير ناظر حميد

تسلسل المحاضرة: ١

أسم المحاضرة: مدخل لعلم الاجتماع القانوني

لا شك ان الدراسات الاجتماعية للقانون تختلف اختلافاً جوهرياً عن فقه القانون وفلسفته، على الرغم من كون القانون يمثل موضوعا في هذا الميدان، ويرجع الاختلاف بين القانون وعلم الاجتماع القانوني، إلى ان القانون يدرس القاعدة القانونية والنظم القانونية أساسا في ذاتها، بينما علم الاجتماع القانوي يبحث في الأسباب والدوافع الاجتماعية التي تحيط بنشأة القاعدة القانونية، وايضاً عن الاثار الاجتماعية التي تحدثها القاعدة القانونية، كما أنه يهتم بدراسة العلاقة بين القانون والتغير الاجتماعي ومدى مسايرة القانون للسياقات الاجتماعية والتطورات المجتمعية الراهنة، ومن ثم فإن ما يدرسه القانون بوصفه قاعدة يدرسه علم الاجتماع القانوني بوصفه ظاهرة اجتماعية، ومع كل هذا فهناك قواسم مشتركة بين القانون وعلم الاجتماع القانوني، فالقانون المقارن وتاريخ القانون يحيطان علم الاجتماع من جهة والانثروبولوجيا القانونية تحيط به من جهة أخرى. وكذلك يدرس عالم القانون القوانين كضوابط اجتماعية في الدول الأكثر تقدماً، كما ان علماء الاجتماع من أمثال ايميل دور كايم، وماكس فيبر، وهربرت سبنسر، وغيرهم قد أسهموا في نمو الاتجاه الاجتماعي بين فقهاء القانون.

وعلى هذا يمثل القانون ظاهرة اجتماعية ترتبط بحياة الانسان في المجتمع، فأينما يوجد المجتمع وجد القانون، بحيث لا يمكن للقانون ان يولد الا في المجتمع الإنساني، كما ان القانون في أي زمان ومكان لم ينبع مصافه او بنزعة انفرادية من المشرع، انما هو وليد ظروف المجتمع وتطوره التاريخي، ونتيجة لعوامل البيئة المحيطة به.

وقد شغل القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية اهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ زمن بعيد، كما اهتم به رواد علم الاجتماع في مؤلفاتهم الكلاسيكية الشمولية، وعالجه المؤرخون وفلاسفة التشريع معالجة اجتماعية مستفيضة. ومع ذلك فإنه لم يحظ باهتمام علماء الاجتماع المحدثين بوصفه موضوعاً خاصاً للدراسة والبحث يمكن ان يشكل فرعاً خاصاً من فروع علم الاجتماع الا في وقت متأخر من القرن العشرين، حيث أصبحت الدراسة الاجتماعية للقانون تشكل فرعاً خاصاً من فروع علم الاجتماع الأكاديمي تعمل على تطوير المعرفة في هذا المجال على المستويات النظرية والبحثية والتطبيقية، كما اهتم بهذا الفرع الجديد من فروع علم الاجتماع الدوائر القانونية والقضائية لما له أهمية تطبيقية في تحسين أساليب تحقيق العدالة وترشيد السياسات التشريعية.

ووفقاً لذلك نحاول في المحاضرات القادمة القاء الضوء على نشأة علم الاجتماع القانوني، والظروف المحيطة بنشأته، وكذاك موضوع التشريع وماهيته وخصائصه، ومفهوم القانون، وفروع القانون الأكثر ارتباطاً بعلم الاجتماع القانوني، فضلاً عن علاقة علم الاجتماع العام بعلم الاجتماع القانوني، والعلاقة بين علم الاجتماع القانوني والعلوم الأخرى، واخيراً مصادر القانون الرسمية، والتي تتمثل بالعرف، والتشريع، والدين، والفقه والشروح العلمية، والقضاء، ومبادئ القانون الطبيعي، هذا ما سيتم التركيز علية في الفصل الدراسي الأول.

مصادر المادة الدراسية

تم الاعتماد على المصادر التالية في محاضراتنا جميعها، مع بعض الإضافات من قبل أستاذ المادة:

- علم الاجتماع القانوني والتشريعات الاجتماعية، محمد ياسر الخواجة، دار ومكتبة الاسراء، القاهرة، مصر، ٢٠١٣.
- علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، مهدي محمد القصاص، عامر للطابعة والنشر، المنصورة، مصر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
- علم الاجتماع القانوني، احسان محمد الحسن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.